الحكومة الجديدة في العراق والسيناريوهات المحتملة

فاتح موصلو*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الحكومة المشكلة حديثًا في العراق. فبعد قرابة ستة أشهر من المفاوضات السياسية منذ استقالة عادل عبد المهدي ومحاولتين فاشلتين لتشكيل الحكومة- استطاع رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تشكيل حكومته في 6 مايو 2020. يُعَدّ الكاظمي الذي يعمل مديرًا للمخابرات منذ عام 2016 شخصية براغماتية، لها علاقات جيدة مع الفاعلين السياسيين الرئيسين في العراق. وقد جلب تعيين الكاظمي رئيسًا للوزراء جوًّا إيجابيًّا إلى الطيف السياسي العراقي. على أيّ حال، تواجه الحكومة تحديات كبيرة، منها: الحفاظ على العمليات السياسية والمؤسسات الحكومية على قيد الحياة، ومواجهة تداعيات وباء كوفيد19-، والتكيف مع أزمة أسعار النفط العالمية، والتوازن في العلاقات مع إيران وواشنطن.

*سيتا، تركيا

The New Government in Iraq and Possible Scenarios

FATİH MUSLU*

ABSTRACT *This study aims to analyze the newly formed government in Iraq. After nearly six months of political negotiations since the incumbent Adil Abdulmehdi's resignation and two failed attempts, Mustafa al-Kadhimi as prime minister was able to form a government in Iraq on May 6, 2020. Al Kadhimi, who has been serving as an Intelligence Director since 2016, is considered as pragmatic and having good relations with main political actors in Iraq. The appointment of al-Kadhimi as the new prime minister has brought positive atmosphere to the Iraqi political spectrum. However, the new government faces daunting challenges: (i) keeping political processes and government institutions alive (ii) addressing the repercussions of Covid-19 pandemic, (iii) dealing with the global oil price crush and (iv) establishing balance between Tehran and Washington.*

*SETA, Turkey

رؤية تركية
2020-(3/9)
150- 131

DOI:10.36360/1560-009-003-009

المدخل:

بعد مضي ستة أشهر على استقالة رئيس الوزراء عادل عبد المهدي في نوفمبر 2019، شُكِّلت حكومة جديدة في العراق بدءًا من 6 أيار (مايو) 2020، تحت قيادة رئيس وكالة المخابرات الوطنية مصطفى الكاظمي، فتلاشى بذلك الاحتقان السياسي الناشئ على هامش الاستقالة. وبينما حصل خمسة عشر وزيرًا في البداية على أصوات الثقة في مجلس الوزراء المكوّن من 22 شخصًا، رُفضت الأسماء الخمسة المقترحة بسبب عدم حصولهم على عدد كافٍ من الأصوات، وأُجِّل التصويت لوزارتي الخارجية والنفط بسبب عدم الترشيح. على عكس الفترات السابقة، حصلت الأسماء المرشحة لوزارتَي الداخلية والدفاع على أصوات الثقة في التصويت الأول، وهذا يمكن اعتباره تطوّرًا مهمًّا للسياسة العراقية. وعلى الرغم من أن بقاء سبع وزارات شاغرة يشير إلى مستقبل غير مشرق للحكومة، فإن الحكومة شُكِّلت بعد التصويت الذي أُجرِي في الأسبوع الأول من شهر يونيو 2020. ومن المتوقع في ظل الظروف الحالية أن تقوم حكومة مصطفى الكاظمي في إدارة العمليات السياسية ومؤسسات الدولة، حتى الانتخابات العامة المخطّط لها في عام 2022.

يرى العديد من العراقيين أن الإجماع على مصطفى الكاظمي جاء نتيجةً اضطراريةً، وخوفًا من أن تطول مدة ستة أشهر التي مضت على استقالة عادل عبد المهدي. ويمكن القول: إن السياسيين العراقيين دعموا الكاظمي لمنع احتقان سياسي جديد، بعد إخفاق محاولات وزير الاتصالات السابق محمد توفيق علوي، ومحافظ مدينة النجف عدنان الزرفي في تشكيل الحكومة. وانتشرت في بغداد فكرة أن الكاظمي مرشح مناسب لرئاسة الحكومة، على اعتبار أنه مستقلٌّ نسبيًّا، ولا يقترن اسمه بالفساد. وقد عمل الكاظمي في فترة ما بعد 2003، ممثّلًا للعراق في صحف دولية، مثل نيوزويك، بعد أن سطع نجمه في وسائل الإعلام الوطنية العراقية. وفي عام 2016 باشر الكاظمي عمله في دائرة المخابرات الوطنية. واشتهر بأنّه أحد الأسماء البارزة في مكافحة تنظيم داعش، وتربطه علاقات طيبة بالعديد من السياسيين، وبخاصة الرئيس برهم صالح. ويمكن القول: إن الكاظمي بروفيل مناسب لمنصب رئيس الوزراء من حيث تاريخه الإعلامي، ومواقفه بشأن حقوق الإنسان والحريات، والعلاقات التي تربطه برجال السياسة. في المقابل يتلقى الكاظمي اعتراضات من بعض الجماعات المقرّبة من إيران، لكنه لا يواجه موقفًا سلبيًّا من الإدارة الأمريكية. وهمُّ تركيا الأكبر هو وجود حكومة في بغداد، وضمان الاستقرار السياسي، وقد أعربت عبر وزارة خارجيتها عن امتنانها من تشكيل حكومة جديدة في العراق.

يهدف هذا التحليل إلى تقييم انعكاسات الحكومة الجديدة التي شُكِّلت بعد انقطاع طويل في بغداد، على مستوى السياسة العراقية والمنطقة. ويتكون هذا البحث من ثلاثة أجزاء: في الجزء الأول نتوقف عند المشكلات التي تنتظر الحكومة الجديدة، وفي الجزء الثاني نتطرق إلى التنافس بين طهران وواشنطن والتطورات الإقليمية الأخرى، وفي الجزء الثالث نجري تقييمًا للعلاقات بين تركيا والحكومة الجديدة في العراق.

ما المشكلات التي تنتظر الحكومة في العراق؟

إن الاعتقاد الذي يسود الشارع العراقي بأنّ الحكومة الجديدة حكومةٌ انتقالية، لا يمنع من وجود مشكلات كبيرة تنتظر رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وأبرز هذه المشكلات التي تتنظر الحلّ: تفعيل العمليات السياسية والمؤسسات الحكومية في البلاد، ومكافحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) الذي ظهر في الصين وتفشّى إلى جميع دول العالم، وانخفاض أسعار النفط، واستمرار الهجمات الإرهابية في البلاد، والتوترات المستمرة بين طهران وواشنطن. إضافة إلى مشكلة انقطاع الكهرباء ومشكلة ندرة المياه النظيفة اللتين باتتا مزمنتينِ، وتتسببان في ردود أفعال كبيرة لدى المجتمع العراقي. والأمر الذي يزيد من

> تشير الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها العراق في السنوات الأخيرة إلى وجود مشكلة إدارية في البلاد.

حدة ردود الأفعال هذه هو عجز الدولة على تلبية احتياجات المجتمع في مسألة الصحة والتعليم والبطالة. هذه المشكلات المزمنة هي التي تقف وراء الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات المناوئة للحكومة في معظم أنحاء البلاد، ولاسيما في البصرة، وقد أسفرت هذه المظاهرات التي تضع الشعب وجهًا لوجه مع قوات الأمن عن خسائر في الأرواح والممتلكات، ولذلك ينبغي على الحكومة الجديدة أن تبدي إرادة قوية في إقامة المشروعات والبرامج التي تستهدف تخفيف هذه الأوضاع المأساوية، وإيجاد حلول دائمة للمشكلات المزمنة آنفة الذكر.

تشير الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها العراق في السنوات الأخيرة إلى وجود مشكلة إدارية في البلاد. فالانقسامات القائمة في العراق على أساس العرقيات والإثنيات تتسبب في احتقان العمليات السياسية، وتمنع الحكومة من تشغيل مؤسسات الدولة بشكل فعال.[1] وقد تشكّلت هذه الانقسامات نتيجة عدم تضمين بعض شرائح المجتمع في وضع الدستور، وعدم تأسيس آليات الوفاق بشكل سليم، ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي.[2] ثم إن حكومة إقليم كردستان العراق في شمال البلاد، إلى جانب التنافس القائم بين السياسيين السنة والشيعة- يشكّلان نقطة مرجعية مهمّة في تحديد التوازنات السياسية. وهناك قضايا تحمل أهمية كبيرةً لأي حكومةٍ ستُشكَّل في بغداد، وهي النزاعات الدائرة بين الجماعات الكردية، والعلاقات بين بغداد وأربيل، وقضية كركوك، وحصة حكومة إقليم كردستان من الميزانية الفيدرالية، وتوزيع عائدات النفط. وفي هذه البنية الهشّة المنقسمة، تتعرقل العمليات السياسية بسهولة، وتصبح مؤسسات الدولة مختلة وغير قادرة على أداء وظائفها. والتاريخ القريب مفعم بأمثلة عن هذا الخلل، ويتجلى بوضوح في المظاهرات المناهضة للحكومة، والاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان للاستقلال، والأوضاع التي ترتبت على ظهور تنظيم داعش عام 2014.

ثم إن عملية تشكيل حكومة مصطفى الكاظمي ليست بدعًا عن سابقاتها، بل هي امتداد لتطورات مماثلة حدثت في الفترات السابقة. فقد تمكنت حكومة عادل عبد المهدي، سلف الكاظمي، من الحصول على ثقة البرلمان، بعد عام من الانتخابات العامة التي أُجرِيت في مايو 2018، ولم تباشر الحكومة عملها حتى مطلع عام 2019، وخلال هذه الفترة حصلت مفاوضات مكثفة حول عدد من الوزارات المهمّة، مثل وزارتَي الدفاع والداخلية. وبصريح

العبارة، يمكن القول: إن التوقعات والمطالب التي سعى إليها الفاعلون الذين يشكلون البرلمان بعيدًا عن الوفاق في الوزارات المهمّة ليست وضعًا جديدًا في السياسة العراقية. فالبنية السياسية القائمة على أسس دينيةٍ وإثنيةٍ، ولاسيّما في فترة ما بعد 2005، خلقت مفاوضات مكثّفة حول الوزارات التنفيذية[3]، وازداد ثقل الفصائل التي تشغل هذه الوزارات في النظام البرلماني، وظهرت آثارها في العمليات السياسية، وأدّت دورًا نشطًا في كثير من القرارات التي تتّخذها الحكومة.[4] وتجدر الإشارة إلى نشوب جدل شديد بشأن وزارة الداخلية، في فترة الحكومة السابقة، حيث ظلّ الخلاف قائمًا لمدة طويلة بشأن مرشح وزارة الداخلية. ومن داخل البرلمان ارتفعت أصوات تعارض فالح الفياض، القائد الرسميّ لهيئة الحشد الشعبي، ومستشار الأمن الوطني الذي كثيرًا ما تردّد اسمه آنذاك، وانتشرت المزاعم بأن الفياض منفتح على النفوذ الإيراني بسبب علاقته بهيئة الحشد الشعبي، فيما عارضت جماعة الصدر فالح الفياض، وقالت: إنه غير مناسب للوزارة. وإثر هذه المعارضة الشديدة، سقط اسم الفياض من جدول الأعمال. ويمكن القول باختصارٍ: إن الوزارات المهمّة تتبوّأ مركز المفاوضات المكثفة في عملية تشكيل أي حكومة في بغداد، وينطبق الأمر نفسه على وزارات الدفاع والخارجية والعدل.

وهكذا، فإن حصول وزارتَي الدفاع والداخلية في حكومة الكاظمي على أصوات الثقة بشكل سلسٍ يُعَدّ تطورًا إيجابيًّا باسم السياسة العراقية. ولا ننسى أن البرلمان العراقي يطالب الحكومة بالإسراع في حل المشكلات التي تعانيها البلاد. ولكن يصعب الحديث عن تفاؤل مماثل بالنسبة للوزارات الشاغرة الأخرى، ولا تخفى مطالب المجموعات المختلفة في هذه الوزارات. فالنظام البرلمان العراقي يوجب الالتفات إلى مطالب الطوائف المختلفة، وإلا فإن الخلل مصيره بحكم طبيعته.[5] ويمكن القول: إن أداء الكاظمي كان ناجحًا في هذا الصدد، على عكس الفترات السابقة، فقد استطاع أن يلبّي قدرًا كبيرًا من توقعات التركمان والمسيحيين، إلى جانب السنة والشيعة والأكراد الذين يشكّلون المحور الرئيس للسياسة في العراق، ومع ذلك، يبقى مجال المناورات السياسية محدودًا للغاية بالنسبة للحكومة الجديدة. فالتعديلات التي ستجري على مراحل مهمّة لتحسين أداء مؤسسات الدولة تشكّل مسرحًا لمقاومة الأحزاب السياسية. وقد بدأ رئيس الوزراء الكاظمي يلمح إلى أنه مستعدّ للاستقالة في حال استمرار عرقلة عمل حكومته.[6]

ومما يشير مرة أخرى إلى مدى صعوبة الوصول إلى نقطة التوازن في السياسة العراقية منحُ البرلمان ثقته لخمس عشرة وزارة من أصل اثنتين وعشرين وزارة اقترحها الكاظمي في المرحلة الأولى، وعدم قدرته على تسمية مرشحين لوزارتَي الخارجية والبترول. لكنه تمكن من الحصول على ثقة البرلمان في الوزارات السبع المتبقية في الأسبوع الأول من شهر يونيو 2020

نتيجة المفاوضات المكثفة،[7] إذ عُيِّن وزير المالية الأسبق فؤاد حسين وزيرًا للخارجية، وتسلّم إحسان عبد الجبار حقيبة وزارة النفط، ومحمد كريم جاسم حقيبة وزارة الزراعة، وعلاء أحمد حسن حقيبة وزارة التجارة، وتسلّمت إيفان فائق حقيبة وزارة الهجرة والمهاجرين، وسالار عبد الستار محمد حقيبة وزارة العدل، وحسن ناظم عبد حمادي حقيبة وزارة الثقافة والسياحة والآثار التاريخية. وأُدرِجت الأسماء الكردية والمسيحية في مجلس الوزراء، في حين لم يتمكن التركمان من العثور على مقعد لكن رئيس البرلمان مُنِح صلاحية إضافة وزارة الدولة إلى الحكومة من أجل تمثيل التركمان. ويمكن القول إن اعتلاء العناصر المختلفة مكانًا لها في الحكومة يكشف مرة أخرة الأرضية الهشّة التي تقوم عليها السياسة العراقية، ويزيد في الوقت نفسه من القدرات التمثيلية للشرائح المختلفة في السياسة. ومن ثَمّ، ليس من السهل بناء حكومة مستقرّة في العراق؛ نظرًا لطبيعة النظام البرلماني، وآليات السياسة العراقية التي تقوم على الطائفية والإثنية، فالبنية الحالية مواتية لخلق الصراع أكثر من ضمان الاستقرار.

إن المغامرات التي خاضتها العراق بعد عام 2003 في طريقها إلى الديمقراطية تقف أمامنا تاريخًا مفعمًا بالعنف والصراع وعدم الاستقرار،[8] ويصعب القول باستثناء حكومة مصطفى الكاظمي من هذا الوضع. فإذا كانت حكومته تتلقى الدعم والتأييد من قبل طيف واسع من شرائح المجتمع العراقي، فإن الإرهاب والتطورات الإقليمية تزعزع استقرار العراق على أهون الأسباب، وحكومة الكاظمي تحتاج لإرادة قوية من أجل تأسيس برامج قوية حتى لا تتكرر التجارب المؤلمة السابقة. ومن المهمّ إدراج أسماء الشخصيات المتخصصة في قوائم الوزارات المعنية بالسياسات الداخلية والمسؤولة عن تلبية احتياجات المجتمع الأساسية، مثل الشؤون الداخلية والصحة والمالية والكهرباء؛ لأن وجود الكوادر المتخصصة سيزيد قدرة العراق على تلبية احتياجات المجتمع في القضايا المزمنة المؤثرة في الحياة اليومية، مثل الكهرباء والمياه الصالحة للشرب. والتباين في جدول أعمال النظام الدولي خلال فترة الوباء يخلق فرصة لتتكيف جمهورية العراق في سياستها الخارجية، لكن منعكسات العلاقات بين طهران وواشنطن ستستمر في الظهور. ولا يبقى في ظل الظروف الحالية أمام حكومة الكاظمي سوى التركيز على هدف واحد هو الأكثر واقعية، إنّه تحقيق سير العمليات السياسية والمؤسسات الحكومية حتى الانتخابات العامة المقبلة. وهكذا يمكنها تحقيق موقف ثابت من حيث السياسة الداخلية والخارجية.

يأتي وباء فيروس كورونا المستجد الذي ظهر في الصين في مقدّمة أهم القضايا التي يجب على الحكومة الجديدة معالجتها، فهذا الفيروس الذي ينتشر سريعًا في أنحاء العالم تاركًا خلفه آثارًا مدمّرة يؤثر بلا شكٍ في العراق الذي يجد صعوبة في مكافحة الجائحة نتيجة المشكلات التي يعيشها منذ أمد طويل في نظامه الصحي، سواء من حيث الكوادر الصحية أو البنية

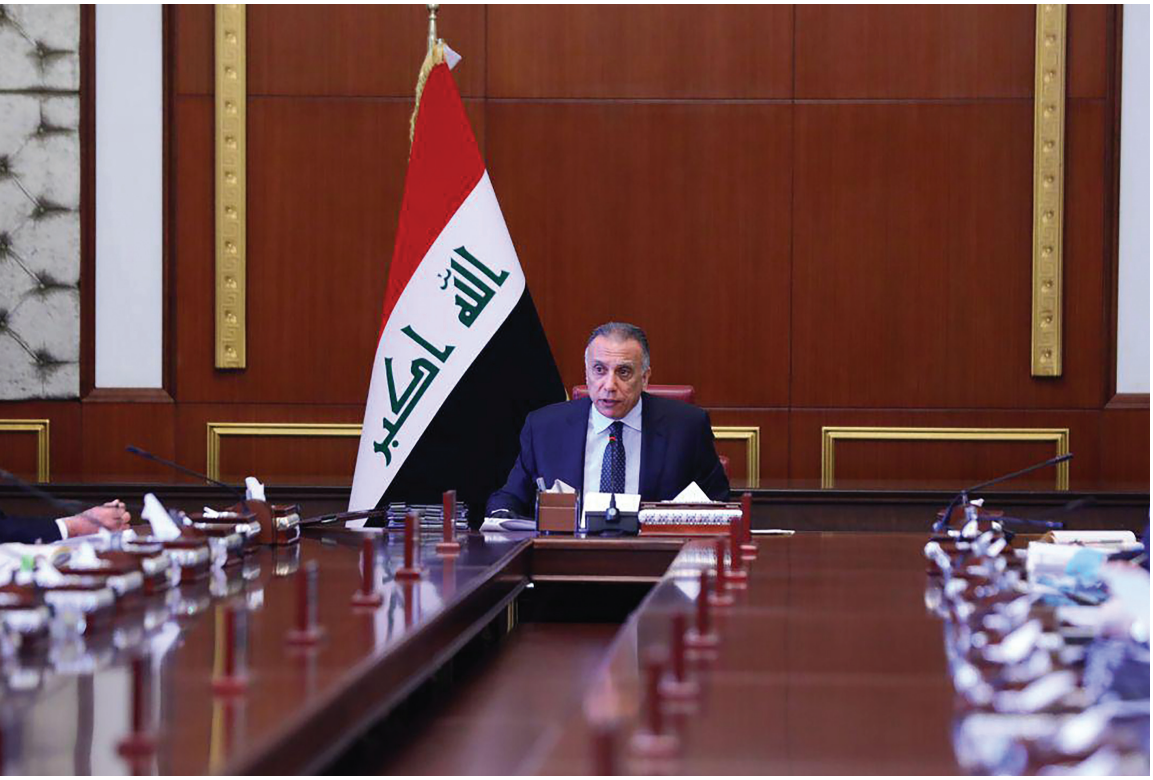

التحتية. اكتُشِف الفيروس لأول مرة في العراق عند طالب إيراني في مدينة النجف في 24 فبراير 2020. ثم ما لبث أن انتشر إلى مناطق مختلفة من البلاد. وقد اقترب عدد الحالات الحالية من 40 ألفًا، وعدد الوفيات يزيد على أربعة آلاف، حتى نهاية شهر يونيو 2020، وفق منظمة الصحة العالمية. والوباء خارج عن السيطرة في منطقة كردستان العراق وفق بيان وزارة الصحة في حكومة إقليم كردستان العراق،[9] فعدد الإصابات في تزايد مستمر، والتدابير الاحترازية أيضًا لا تزال قيد التنفيذ، ورغم هذه التدابير المتمثلة في حظر التجوّل والسياحة والسفر لم تتمكن الحكومة من السيطرة على انتشار الفيروس. وتكاليف هذه التدابير هي الأخرى تلقي بأعبائها الثقيلة على كاهل الشعب العراقي بالمعنى الاقتصادي والسياسي، والخطوات التي ستتخذها الحكومة الجديدة تحمل أهمية كبيرة جدًّا.

يشير التفشي السريع للوباء إلى أن النظام الصحي في العراق يترنح تحت عبء كبير، فالبنية القائمة غير كافيةٍ لمكافحة الوباء ببنيتها التحتية وقدرتها الحالية على العمل.[10] والمسؤولون العراقيّون يصرحون بأنّ نظام الصحّة يعاني خللًا، ويناشدون المجتمع الدولي لتقديم المساعدات.[11] وعلى الرغم من أن عدد الحالات في البلاد أقل من متوسط عدد الحالات في

العالم، فإن العلاج غير كاف، وزوال فرصة السفر أمام المرضى الذين كانوا يقصدون دول الجوار، وبخاصّة إيران للعلاج يخلق مصدرًا آخر للتوتر من حيث النظام الصحي. وبحسب منظمة الصحة العالمية غادر أكثر من 50 بالمئة من الأطباء البلاد، وتضرّرت الغالبية العظمى من المشافي والمؤسسات الصحية، بسبب أعمال العنف والنزاعات.[12] ونتيجة لذلك، يواجه العراق أزمة صحية كبيرة، بفعل فيروس كورونا المستجد، وهذا الأمر يتطلب الإسراع في اتخاذ خطوات من حيث التمويل والإدارة، ولسوء الحظ، يبدو من غير المحتمل في المستقبل القريب أن يستعيد العراق طاقاته الاستيعابية الصحية التي فقدها إلى حدّ كبير منذ الغزو الأمريكي عام 2003. ثم إن تدهور النظام الصحي يؤدي إلى زيادة انعدام الثقة بالسياسيين في العراق، وتتعمق وتتفاقم كذلك المشكلات التي يعانيها قطاع الصحة بسبب تقلبات أسعار النفط الذي هو أهم مصدر للدخل. وزبدة القول هنا: إن الأزمة الناجمة عن تفشي فيروس كورونا المستجد إحدى القضايا التي يتعين على حكومة الكاظمي معالجتها على جناح السرعة.

في الأعوام المنصرمة خرج العراقيون إلى الشوارع للمشاركة في المظاهرات المناوئة للحكومة التي انتشرت في جميع أنحاء البلاد، وبخاصة في البصرة، احتجاجًا على عدم كفاية الخدمات العامة والتعليم والصحة والبطالة، وأسفرت هذه الاحتجاجات عن أحداث أودت بحياة مئات الأشخاص وإصابة الآلاف،[13] وبلغت الأحداث أبعادًا أفضت إلى استقالة عادل عبد المهدي في نوفمبر 2019. ومن غير المستبعد أن تعيش حكومة الكاظمي الحالة نفسها، إن لم تتخذ الخطوات اللازمة في هذه الفترة.

ثمّة قضية أخرى يتعين على الحكومة الجديدة معالجتها، وهي تقلبات أسعار النفط وآثارها في الاقتصاد العراقي. فعائدات النفط تشكل 90 بالمئة من الميزانية في العراق، ولكن أزمة النفط العالمية التي اندلعت متزامنة مع تفشّي وباء كورونا أدت إلى تدهور الاقتصاد، حيث خسر العراق أكثر من 50 بالمئة من عائداته من النفط في إبريل الماضي على سبيل المثال.[14] إن انخفاض أسعار وعائدات النفط وضعٌ يجب معالجته في العراق على وجه السرعة؛ لأنه يشكّل مشكلة كارثية بالنسبة للحكومة العراقية التي عجزت حتى عن دفع رواتب الموظفين الحكوميين في الآونة الأخيرة، فسعت للاستدانة من مصادر داخلية وخارجية في سبيل التغلب على هذه المشكلة.[15] وعلى الرغم من كل هذه الجهود والمساعي فإن تعويض انخفاض عائدات النفط لا يلوح في أفق المستقبل القريب.

وهناك إشارات استفهام حول ما ستكون عليه ميزانية عام 2020 بشأن عائدات النفط. فغياب الخطّة حتى الآن يخلق توقعات من قبيل تأجيل إعداد الميزانية حتى عام 2021، وهي المبادرة التي يؤيدها المسؤولون في وزارة المالية العراقية. وفي حال حدوث مثل هذا

السيناريو، سيعاني العراق عجزًا في تمويل مؤسسات الدولة من الناحية الاقتصادية. وقد يؤدي عدم قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة للاحتياجات إلى مشكلات مختلفة أخرى. ففي هذا البلد حيث تنتشر البطالة وترتفع الكثافة السكانية من فئة الشباب، يلبي جزء كبير من أفراد المجتمع احتياجاتهم بمساعدات يتلقّونها من الدولة. وسينعكس انخفاض عائدات النفط وغياب الميزانية إلى خلل في المجالات المختلفة، ابتداءً من النقل وانتهاء بالتعليم. والمستجدات التي ستأتي بأعباء أخرى إلى جانب الصعوبات القائمة أصلًا في تلبية احتياجات الحياة اليومية من الكهرباء ومياه الشرب ستجعل مهمّة الحكومة الجديدة صعبة للغاية.

ولا بدّ هنا من الوقوف أيضًا عند عائدات النفط وقضية الميزانية. يفيد التقرير الذي نشرته لجنة الشفافية في البرلمان العراقي في 2018 أن عائدات النفط بقيمة 320 مليار دولار على مدى خمسة عشر عامًا لم يعد لها وجود بسبب الفساد.[16] ولن يكون تكهنًا أن هذا المبلغ ازداد أضعافًا في يومنا الحالي، ولا يمكن الحديث عن صورة إيجابية رغم وعود الحكومة بمحاربة الفساد خلال الفترة المحددة؛ لأن الفساد انتشر في جميع المؤسسات المهمّة في الدولة، تمامًا كالوباء والأمراض المزمنة. ومن هنا، فإن مكافحة الفساد تشكل اختبارًا كبيرًا لحكومة الكاظمي. والخطوات التي يجب اتخاذها للكشف عن العائدات بشفافية وإنفاقها على الوجه المطلوب سيعطيان فكرة عن مصير الحكومة الجديدة. والقضية الأخرى المتمثلة في مشروع الميزانية قضية حيوية بالنسبة للتوازنات السياسية داخل البلاد، وغياب المبادرات بخصوص ميزانية 2020 نذير لفترة متأزمة بالنسبة لحكومة إقليم كردستان العراق على وجه الخصوص. فحصّة الـ 17 بالمئة التي ستأخذها حكومة إقليم كردستان من الميزانية الفيدرالية تثير جدلًا كبيرًا. وعلى الرغم من أن إدارة أربيل وعدت بتقاسم عائدات النفط المستخرج في منطقتها مع إدارة بغداد مقابل حصتها من الميزانية الفيدرالية، فإنها لا تفي بالتزاماتها. ويتراشق الطرفان الاتهامات بشأن الوضع الحالي.

إن ما يُسمَّى بالاستفتاء الذي أجرته حكومة إقليم كردستان العراق في 25 سبتمبر 2017، مستفيدةً من فراغ السلطة الذي نشأ مع أزمة داعش في السنوات الأخيرة، زعزع التوازنات السياسية في العراق، وتسبّب في تدهور الوضع الاقتصادي. فقد سيطرت إدارة أربيل على كركوك التي زعمت أنها واحدة من المناطق المتنازع عليها، وذلك بالإشارة إلى المادة 140 من الدستور العراقي، وأصبحت عائدات النفط المستخرج من كركوك تحت تصرف إدارة أربيل، ولم تعد تحت تصرف الحكومة المركزية.[17] ومع ذلك استعادت قوات الجيش العراقي وهيئة الحشد الشعبي السيطرة على كركوك في أكتوبر 2017. وأفضى هذا الوضع إلى استقالة مسعود برزاني من الرئاسة، وبلغت العلاقات بين أربيل وبغداد إلى

نقطة الانهيار. في المقابل، قطع رئيس الوزراء آنذاك، حيدر العبادي، الحصّة التي يجب أن تأخذها حكومة إقليم كردستان من الميزانية، وترك إدارة أربيل وحدها وسط أزمة اقتصادية وسياسية كبيرة.[18] وخلاصة القول هنا، أن التوترات بين إدارة أربيل وبغداد في السنوات الأخيرة تعود أسبابها إلى الحصّة المخصّصة لحكومة إقليم كردستان من الميزانية الفيدرالية. والجدير ذكره هنا أن مسار هذه القضية مهمّ جدًّا بالنسبة لمصطفى الكاظمي؛ لأن حكومة الكاظمي ستبقى مكتوفة الأيدي في حال نشوب أي مشكلة في موضوع الميزانية، إذا ما أخذنا بالحسبان وزن الأكراد في السياسة العراقية، ونفوذهم داخل الحكومة.

وقد نشرت الصحف المحلية العراقية والصحف الدولية في الآونة الأخيرة أخبارًا بأن تنظيم داعش الإرهابي بدأ ينشط من جديدٍ في المنطقة،[19] وهذا الأمر يشير إلى أن الإرهاب والأمن استحقاق آخر يجب أن تركز عليه الحكومة الجديدة، ولاسيّما أن مصطفى الكاظمي له باع طويل في مكافحة الإرهاب بحكم عمله في جهاز المخابرات الوطنية منذ عام 2016. فالإرهاب ينشأ أينما وجد المكان والسلاح والإمكانات المادية.[20] وشمال العراق يشكّل بؤرة للتنظيمات الإرهابية منذ سنوات عديدة، حيث ينشط تنظيم بي كي كي الإرهابي في منطقة قنديل تحديدًا، وينتشر عناصر تنظيم داعش في منطقة سنجار، وهذا أمر يمكن قراءته على أنه نقطة ضعف يتعين على حكومة بغداد معالجتها. بعبارة أخرى، إن عثور التنظيمات الإرهابية على مناطق تمارس من خلالها نشاطاتها الإرهابية سيخلق بيئة تزعزع الاستقرار في العراق.

يتعين على السلطة المركزية السيطرة على قوات الأمن لمكافحة الإرهاب، فوجود القوات المسلحة التي تتحرك بصورة متشرذمة يستقلّ بعضها عن بعض في العراق يعرقل عملية مكافحة الإرهاب، ويشكل بنية مشتّتة تخلق بيئة مواتية لانتشار عناصر داعش في المنطقة، واندلاع العمليات الإرهابية من جديد. وفي هذا المضمار، ينبغي تقييم أنشطة عناصر هيئة الحشد الشعبي على وجه الخصوص. فهذه الهيئة التي أُسِّست بدعوة من المرجع الديني علي السيستاني كان لها دور فاعل في مكافحة الإرهاب. وقد أُصدِرت بيانات غامضة حول مستقبل هذه الميليشيات التي لا يُعرَف أعدادُها على وجه الدقة، بعد الإعلان عن هزيمة داعش من الناحية العسكرية، وقد تسبّب هذا الغموض في ردود الأفعال. ثم إن وجود جماعات مسلحة خارجة عن نطاق أنظمة الدولة في استعمال القوة؛ يقوّض سلطة الدولة. ومن ثَمّ، ليس من الغريب رؤية الشعب العراقي في المظاهرات التي انطلقت بشكل مكثف في أكتوبر 2019 يقف في وجه هذه الميليشيات المتّهمة بقربها من إيران.

إن استهداف المليشيات المذكورة الولايات المتحدة مباشرةً، وردّ الولايات المتحدة عليها بنبرة مماثلة، يدفعان بغداد بلا شكٍ إلى دوامة العنف. ففي وقت قريب، داهمت مليشيات الحشد الشعبي السفارة الأمريكية، ولم يغادروها لعدة أيام، فعاشت إدارة بغداد أوضاعًا صعبة.[21] وفي

وقت لاحق، قتلت الولايات المتحدة الجنرال الإيراني قاسم سليماني، وأبا مهدي المهندس أحد الأسماء البارزة في هيئة الحشد الشعبي، في مطار بغداد، وهو ما أدّى إلى تفاقم حدّة التوترات. وهذا الوضع يفرض على إدارة القوات العراقية اتّخاذ خطوات تحول دون وقوع حوادث مماثلة، وتعزّز قدرتها في مكافحة الإرهاب بشكل فعّال. وليس خافيًا أن تحقيق هذا الهدف صعب على حكومة الكاظمي، لكن بناء علاقة سليمة بين مؤسسات الدولة في قضايا الأمن ومكافحة الإرهاب، وإدارتها بشكل سليمٍ، سيكون هذا كلّه إنجازًا مهمًّا.

ما الموقف الذي تتّخذه الحكومة الجديدة في العراق من التوتر الحاصل بين طهران وواشنطن؟

لا تزال جمهورية العراق تتربع في قلب التطورات الإقليمية بعد أن عجزت عن بناء بيئة سياسية مستقرة في فترة ما بعد صدام. إذ بقيت الإدارة العراقية محصورة بين فكّي كمّاشة التنافس القائم بين واشنطن وطهران، إثر تعليق إدارة دونالد ترامب الاتّفاق النووي المبرم مع إيران في أثناء ولاية باراك أوباما.[22] وممّا لا شك فيه أنّ العلاقات بين البلدين كلّما توتّرت؛ تعطّلت السياسة في العراق ووصلت إلى طريق مسدود. ويمكن رؤية انعكاسات هذا التنافس على إخفاق محاولات علاوي والزرفي، سلَفَي مصطفى الكاظمي في بناء الحكومة. ونعتقد أن الإرث الذي تسلّمه الكاظمي من أسلافه سيبقى يشكل عبئًا على الحكومة الجديدة من حيث ديناميكيات التنافس الإقليمي. وفي التحليل النهائي، لا يمكن لأيّ حكومة تُشكَّل في بغداد بدون الكاظمي، أن تتجاهل الديناميكيات الإقليمية.

ستواصل إدارة طهران التي تشكّل الطرف الأول في هذا التنافس الإقليمي جهودها لتوسيع نفوذها في العراق، بالاعتماد على مليشيات الحشد الشعبي وبعض السياسيين. ونعتقد أنه من غير الواقعي انتظار حدوث شيء آخر غير ذلك. وتبقى العراق في نظر إيران بلدًا لا يمكن الاستغناء عنه طالما بقيت تحت ضغوط النظام الدولي. في المقابل، سيكون من العبث أن نتوقع من الإدارة الأمريكية تغيير مواقفها تجاه إيران انطلاقًا من قواعدها وقدراتها العسكرية المتمركزة في العراق، ولن يؤثر في ذلك انشغالها بمكافحة جائحة كورونا، وانشغالها بالمظاهرات التي اندلعت إثر مقتل المواطن الأمريكي جورج فلويد ذي الأصول الإفريقية في ولاية مينيسوتا، والانتخابات الرئاسية

> **لا يزال جمهورية العراق تتربع في قلب التطورات الإقليمية بعد أن عجزت عن بناء بيئة سياسية مستقرة في فترة ما بعد صدام.**

المزمع إجراؤها في نوفمبر القادم. ففي تصريحاته، كشف الرئيس دونالد ترامب بوضوح موقف الولايات المتحدة في هذا الصدد، وعدّ خروج الولايات المتحدة من العراق سيكون أسوأ شيء يمكن أن يحلّ بالعراق.[23] وخلاصة القول هنا، أن مسار التوتر الإيراني الأمريكي يمنح العراق دورًا مركزيًّا، كما يتضح من مقتل الجنرال الإيراني قاسم سليمان وأبي مهدي المهندس في بغداد. ومن ثَمّ، فإن السيناريو الأكثر واقعية لرئيس الوزراء الكاظمي، في ظلّ هذه الظروف، هو اتخاذ موقف متوازن من خلال الجهات الفاعلة الإقليمية، والتركيز على التطورات الداخلية.

وضع دونالد ترامب إيران على رأس أهدافه في الشرق الأوسط منذ انتخابه. وفي هذا السياق ليس من المستغرب أن يُعلَّق الاتفاق النووي الذي توصلت إليه إدارة أوباما.[24] وقد زعم ترامب أن إيران هي المستفيدة من الاتفاق النووي، واتّهمها بمواصلة أنشطتها النووية، واتّهمها بالانخراط في العديد من النزاعات في الشرق الأوسط. فالوجود الإيراني في سوريا ولبنان واليمن إلى جانب العراق يثير ردود أفعال الولايات المتحدة. ثمّ ما لبث أن جاء ترامب بحزمة عقوبات ضد إيران.[25] وحزمة العقوبات هذه قوّضت إيران سياسيًّا واقتصاديًّا، وأحدثت تداعيات على الصعيد الإقليمي، فأصبحت العراق تعيش أوضاعًا صعبة بعد أن شملت العقوبات النفط والغاز الطبيعي الإيراني؛ لأن العراق منذ سنوات طويلة تلبّي معظم احتياجاتها من الكهرباء من الغاز الطبيعي الذي تستورده من إيران. ومن المحتمل أن تواجه العراق أزمة كبيرة في توفير الكهرباء في حال التوقّف التام للتبادل بين البلدين بسبب العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران. وفي سبيل تجنب الوقوع في هذه الأزمة، يتفاوض المسؤولون العراقيون مع ترامب بين الفينة والأخرى ويحصلون على إعفاءات لفترات معينة. في المقابل تطالب إدارة ترامب العراق بالبحث عن بدائل لإنتاج الكهرباء، لكنه لا يلوح في الأفق أن العراق سيقوم بتنفيذ سيناريو مختلف على المدى القريب، لأنه يفتقر إلى البنية التحتية، وما يلزم تشغيلها من العمال لإنتاج البدائل في توفير الكهرباء، وهذا ما ينوه إليه المسؤولون العراقيون في تصريحاتهم.[26] إن اندلاع أزمة جديدة في توفير الكهرباء يمكن أن يضع الشعب العراقي في مواجهة الحكومة، ولذلك يتعين على حكومة الكاظمي إبقاء قنوات الحوار مفتوحة مع الشعب، وإبلاغهم بما يمكن أن تقوم به الحكومة في هذا الشأن، وإلا فإن شرعية الحكومة الجديدة ستكون محطّ جدل، رغم جميع أرصدتها. فالبنية السياسية المجزأة والممزّقة في العراق مواتية تمامًا لمثل هذا الانزلاق.

اكتسبت العلاقات الإيرانية العراقية أبعادًا جديدةً بعد انتهاء عهد صدام، فازداد النفوذ الإيراني في العراق، وعاد عدد كبير من السياسيين الشيعة المعارضين الذين كان يقيم معظمهم في إيران- إلى العراق، وأخذوا يشاركون في إعادة إعمار البلاد. وسعت إيران إلى

أن تكون فعّالة في المنطقة في عمليات تمتدّ من كتابة الدستور الجديد إلى تشكيل الحكومات. ولا تخفى انعكاسات هذه المساعي في تاريخ الديمقراطية القصير للعراق. وإلى جانب العلاقات السياسية بين البلدين، هناك تعاون اقتصادي كبير أيضًا، فالمعابر الحدودية التسعة المنتشرة على الخط الحدودي العراقي-الإيراني البالغ طوله 1450 كم تعمل رسميًّا، إضافةً إلى المعابر الحدودية غير الرسمية- تشير إلى حجم العلاقة بين البلدين. فالسلع والبضائع الإيرانية تغزو الأسواق العراقية على طيف واسع، ابتداءً من الأغذية وانتهاءً بالملابس. ويشكّل ما يستورده العراق الذي يعتمد اقتصاده على عائدات النفط من إيران غالبية نشاطه الاقتصادي، حيث يبلغ حجم هذه الواردات 12 مليار دولار سنويًّا، ومن المتوقّع أن ترتفع إلى 20 مليار دولار في المستقبل القريب.[27] ومن هنا نفهم اهتمام إيران الشديد بالعراق الذي تستعمله إيران ورقة للتخفيف من الضغوطات المفروضة عليها من قبل النظام العالمي والولايات المتحدة منذ سنوات طويلة. وبصريح العبارة، تحاول إيران تخفيف هذه الضغوط من خلال مواجهة الولايات المتحدة خارج حدودها. ويمكن تقييم النشاط الإيراني في سوريا ولبنان واليمن ضمن هذا النطاق. في ظلّ هذه الظروف، يُعَدّ العراق بالنسبة لإيران منطقة لا يمكن الاستغناء عنها.

إن الوجود العسكري المستمرّ للولايات المتحدة في العراق قضية مهمّة أخرى للسياسة العراقية. فقد ورد على لسان دونالد ترامب أنه لن يتخلّى في العراق عن قواعده العسكرية التي تُستخدَم في قمع إيران، وهذا الأمر يشير إلى إمكانية استمرار التنافس الإقليمي في العراق. من ناحية أخرى، يحاول السياسيون العراقيون المقرَّبون من إيران إنهاء الوجود العسكريّ الأمريكيّ في العراق عبر البرلمان. وهذه المحاولة يمكن قراءتها على أنها محاولة من إيران لاتّخاذ موقف ضدّ الولايات المتحدة[28]. ومن سوء الحظّ، أن هذه التطورات تجعل إدارة بغداد أسيرة التنافس الإقليمي، وتضع السياسة الداخلية تحت تأثير العوامل المحيطة الخارجة عن ديناميكياتها الخاصة بها، فيتعرض الفاعلون البارزون في عملية تشكيل الحكومة للضغوطات، وتُغلَق أبواب المفاوضات السياسية، ويصعب الإجماع على الأسماء المقترحة لرئاسة الوزارة والوزارات. ولهذا السبب تحديدًا باءت محاولات تشكيل الحكومة بالإخفاق مرتين بعد استقالة عادل عبد المهدي في نوفمبر 2019 . ولا شك أن مصطفى الكاظمي لن يسلم هو الآخر من ضغوطات مماثلة.

يبدو أن الحكومة الجديدة تنتظرها مشكلات تدعو إلى التشاؤم في ظلّ الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يعيشها العراق. ومع ذلك، يبقى الكاظمي مدعاة أمل وتفاؤل من أجل مستقبل العراق، على اعتبار أن اسمه لا يقترن بالفساد، وعلاقاته طيبة مع عدد من الفاعلين، ويمكن للحكومة الجديدة اتّخاذ خطوات نحو حلّ المشكلات إذا أظهرت إرادة متوازنة وقوية، وإلّا فإنها ستفقد شرعيتها لدى المجتمع العراقي في وقت قصير.

كيف ستكون علاقات الحكومة الجديدة مع تركيا؟

يمكن القول إن العلاقات التي تربط تركيا بدول الجوار الواقعة في حدودها الجنوبية تقوم في السنوات الأخيرة على نقطتين رئيستين، هما: توفير حدود مستقرّة وآمنة، وعدم وجود أيّ تهديد إرهابي قادم من خلف حدودها. ولا تزال تركيا تعتمد على هاتين النقطتين في بناء علاقاتها بالحكومة التي تتشكل في بغداد، وكثيرًا ما تشير إليها في العلاقات الثنائية. والأمر الذي يزيد من حدة الهواجس الأمنية لدى تركيا هو انعدام الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية الدائرة رحاها في الأراضي السورية؛ لأن خروج مناطق كثيرة في سوريا عن سيطرة النظام، وظهور عدد كبير من الجماعات المسلحة، وانتشار داعش في سوريا بعد ظهوره في العراق، وازدياد نشاط حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) الذي هو امتداد لحزب العمال الكردستاني في شمال البلاد- كل ذلك أفضى إلى تدهور كبير في الأوضاع الأمنية في المنطقة، فغدا الإرهاب يهدّد أمن تركيا عند حدودها الجنوبية، وهذا الذي دفع تركيا إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لصدّ العناصر الإرهابية من داعش وبي كي كي، من خلال

شنّ العمليات العسكرية المعروفة باسم درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام، خلال السنوات الماضية، ونفّذت العمليات العسكرية الجوية والبرية على شمال العراق، في نطاق سياستها الخارجية التي تقوم على المحور الأمني، وأخيرًا، أطلقت عملية مخلب النمر في يونيو 2020، لشنّ هجمات عسكرية على تمدد تنظيم بي كي كي الإرهابي في العراق، لتبدي بذلك موقفًا ثابتًا في مكافحة الإرهاب.[29]

من المعلوم أن شمال العراق أصبح بيئة مناسبة للتنظيمات الإرهابية؛ نتيجة الصراعات والنزاعات التي اندلعت في المنطقة منذ الثمانينيات.[30] فهذه المنطقة تحوّلت إلى محمية للجماعات المسلحة، بعد إعلانها منطقة الحظر الجوي، خلال الفترة التي نشبت فيها الحرب العراقية الإيرانية، ومن بعدها حرب الخليج.[31] وبدأ الوضع الفعليّ الذي ظهر في المنطقة يهدّد دول الجوار إلى جانب أمن العراق. بالإضافة إلى ذلك، خلق الصراع الدائر فيما بين الجماعات الكردية أرضية مناسبة للإرهاب. وتعمّقت أزمة فقدان النفوذ عندما تعرّضت إدارة صدام لضغوطات دولية وجوبهت بالمعارضة في جنوب البلاد (في البصرة)، وعزّز تنظيم بي كي كي الإرهابي وجوده في الأراضي العراقية في ظلّ هذه الظروف. فأخذت تركيا توجّه سياساتها تجاه العراق واضعة هذا الوضع في مركزها. وعندما اكتسبت السياسات المتمحورة حول الأمن ثقلًا بقيت العمليات السياسية في المؤخّرة.

والأمر الذي يهمّ تركيا في هذا السياق أن تبدي حكومة مصطفى الكاظمي إرادة سياسية أمام مخاوفها الأمنية؛ لأن تركيا تتوقع من إدارة العراق تعاونًا في محاربة الإرهاب. ووجود إدارة مستقرّة في بغداد ضرورة لا مفرّ منها من أجل إقامة التعاون بين البلدين في هذا الأمر والحفاظ عليه. في سيناريو آخر معاكس، يمكن للعراق أن ينزلق سريعًا نحو هاوية عدم الاستقرار في حالة وقوع الحكومة الجديدة أسيرة السياسة العراقية المنقسمة. وهناك أمثلة كثيرة عاشها العراق خلال السنوات الماضية بالمعنى المذكور. فالأحداث التي وقعت في العراق بين عامي 2005 و2007 لا تزال تحافظ على حيويتها في الذاكرة. وانعدام الاستقرار في العراق لا يشكّل خطرًا أمنيًّا كبيرًا على العراق فحسب، بل على دول المنطقة أيضًا. في مثل هذا السيناريو، تحظى الخطوات التي يجب أن تتخذها إدارة أنقرة بأهمية كبيرة. ولا بدّ من اتخاذ الخطوات اللازمة للتعاون من خلال إقامة علاقات وثيقة مع حكومة بغداد. بعبارة أخرى، يشير تشكّل حكومة الكاظمي من التكنوقراط في الغالب، والبنية السياسية الهشّة والمجزّأة، إلى حاجة الحكومة الجديدة إلى الدّعم التركي في قضية الإرهاب وأمن الحدود.

ويمكن القول: إن كلًّا من البلدين لديه مخاوف مماثلة في قضايا الأمن والإرهاب. فالتهديدات الأمنيّة التي تشكلها منطقتا قنديل وسنجار بالنسبة لتركيا هي نفسها التهديدات الأمنية الموجّهة للحكومة المركزية العراقية.[33] ثم إن هيكلة تنظيم بي كي كي الإرهابي في هذه

المناطق، وإنشاءه المعسكرات، ومواصلة أنشطته لسنوات عديدة-كلّ ذلك يخلق ضعفًا في الحكومة المركزية في مجال الأمن والسلطة. وقد مهّدت الهجمات الإرهابية التي ينفّذها تنظيم بي كي كي ضدّ تركيا من هذه المناطق الطريق أمام شنّ تركيا عملياتها العسكرية المكثّفة التي تمتدّ إلى ما وراء حدودها خلال السنوات الماضية.[34] والفضل الكبير في ذلك يعود إلى قواعدها العسكرية في الأراضي العراقية.[35] وزبدة القول هنا أنّ الأنشطة الإرهابية الجارية في البلاد تؤدي إلى انعدام الاستقرار.

ومع تزايد أنشطة تنظيم داعش الإرهابي في المنطقة تتزايد التكاليف الاجتماعية والاقتصادية على العراقيين، بالإضافة إلى تزايد المخاوف الأمنية. فالإرهاب أجبر قسمًا كبيرًا من العراقيين إلى مغادرة ديارهم بأعداد لم يُكشَف عنها بوضوح. إذ اضطرّ ما يقرب من 1⁄4 مليون شخص إلى مغادرة منازلهم، والنزوح إلى أجزاء مختلفة من البلاد، وفقًا للأمم المتحدة.[36] وفي النتيجة، تعود المخاوف الأمنية بمزيد من الأعباء على المجتمع وتزعزع الثقة بالسياسة، ويؤدي تراجع الثقة بالسياسة إلى التشكيك في شرعية الإدارة، ويمهد الطريق أمام التدخل الأجنبي. تحتضن العراق مجموعات مسلحة يبلغ عدد عناصرها مئات الآلاف. وهذه المجموعات المسلّحة قادرة على التأثير في السياسة العراقية ضمن التطورات الإقليمية. وفي هذا السياق، يمكن تقييم الجدل حول عناصر هيئة الحشد الشعبي، ولاسيما في السنوات الأخيرة. وفي سبيل قلب هذه المعادلة يتعين على أنقرة وبغداد التحرك سويًّا، والتعاون في مجال الأمن، إلى جانب تعزيز العلاقات الاقتصادية القائمة منذ سنوات طويلة. هذا ما تعرب عنه تركيا في كلّ فرصة سانحة. والمتوقّع من العمل المشترك بين البلدين أن يأتي بنتائج إيجابية على السياسة الداخلية ودول المنطقة على حد سواء، وتتعمق شرعية إدارة بغداد بالدعم الذي تتلقاها من تركيا؛ باعتبارها تشكّل أحد أهم الجهات الفاعلة في المنطقة.

ويمكن القول باختصارٍ: إن البنية المستقرة التي أُسِّست في تركيا سمحت بتقدم العلاقات بين البلدين منذ مطلع الألفية الثالثة. فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أقامت تركيا علاقات وثيقة مع العراق، وأسهمت في تشكيل الحقبة الجديدة. وبدأت علاقاتها الاجتماعية والاقتصادية في الظهور، إلى جانب سياساتها التي تركز على الأمن. والروابط التاريخية بين البلدين تَعِدُ بما هو أكثر من العلاقة الحالية. ويمكن الحديث عن علاقات أكثر إنتاجية طالما أنّ هناك إدارة قوية ومستقرّة في بغداد. وتعرب تركيا عن توقّعاتها في هذا الاتجاه كلّما سنحت الفرصة. ثم إنّ أداء حكومة الكاظمي مهمّ لتركيا والمنطقة على حدّ سواء، ومن أجل تنفيذ المهمة التي تولاها يحتاج الكاظمي إلى تعاون وثيق مع دول المنطقة في المجالات الممتدة من الأمن إلى الاقتصاد؛ لأن تكوين أوساط التعاون يحدّ من التوترات الإقليمية،

وتزيد قدرة الحكومات على التحرك المشترك. وسيكون هذا الوضع مصدرًا لشرعية حكومة بغداد على الصعيدين المحلي والدولي.

الخاتمة:

إن تداعيات الوباء، وانخفاض عائدات النفط، واستمرار مشكلات الأمن والإرهاب، والتنافس بين طهران وواشنطن- كُلّ ذلك يترك العراق وجهًا لوجهٍ مع مشكلة إدارية كبيرة، وهذه المشكلات المتشابكة تلقي بظلالها على إمكانية الحديث عن صورةٍ إيجابيةٍ على المدى القصير باسم الحكومة الجديدة. فالتطورات السياسية والاقتصادية الناشئة عن عائدات النفط والوباء تحديدًا يمكنها أن تضع العراق في كارثة حقيقية. علاوة على ذلك، تتزايد الأعباء على المجتمع العراقي بسبب التكاليف المترتبة على العمليات الإرهابية. ووجود حكومة قوية في البلاد أمر حيوي للغاية. ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي يقدّم وعودًا للمجتمع العراقي بتحمّل هذه الأعباء والتغيير. ومن أجل تحقيق هذه الوعود، لا بدّ أن تعمل المؤسسات الحكومية، وتسير العمليات السياسية على أكمل وجه. ومن الجدير بالذكر أن الكاظمي أبدى موقفًا في هذا المنحى في أثناء تشكيل حكومته. ومن الواضح أن السيناريوهات الأخرى سيكون لها آثارها التي تعبث بخطوط الصدع العرقية والطائفية في البلاد. وإنّ دفع العراق من جديدٍ إلى هاوية الصراعات وحالة عدم الاستقرار آخر ما ترغب به المنطقة، فالأزمة التي يمكن أن تشهدها حكومة بغداد لا تهمّ العراقيين فحسب، بل المنطقة برمّتها.

الهوامش والمراجع:

1. Fanar Haddad, "Sectarian Relations in Arab Iraq: Contextualising the Civil War of 20062007-", British Journal of Middle Eastern Studies, Volume: 40, Issue: 2, (2013), p. 115138-; Fanar Haddad, "Shia-Centric State-Building and Sunni Rejection in Post 2003 Iraq, (Carnegie Endowment for International Peace, Washington: 2016).
2. Larry Diamond, "What Went Wrong in Iraq", Foreign Affairs, Volume: 83, Issue: 5, (2004), p. 3456-; Saad N. Jawad, The Iraqi Constitution: Structural Flaws and Political Implications, LSE Middle East Center Paper Series/1, (November 2013).
3. حيدر قره ألب، "النزاع الشيعي-الشيعي في العراق يعمّق الأزمة الوزارية / Irak'ta Şii-Şii Anlaşmazlığı Kabine Krizini Derinleştiriyor"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 5 حزيران 2020).
https://www.aa.com.tr/tr/dunya/irakta-sii-sii-anlasmazligi-kabine-krizini-derinlestiriyor/1341082
4. Matthijs Bogaards, "Iraq's Constitution of 2005: The Case Against Consociationalism 'Light'", Ethnopolitics, (2019), p. 1-17.

5. أمين صالحي، العراق: سقوط الدولة واندلاع الصراع / Irak: Devletin Çöküşü ve Çatışma Süreci، منشورات Kaknüs، (إسطنبول: 2017).
6. "تهديد رئيس الوزراء العراقي بالاستقالة بسبب عرقلة عمل الحكومة"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 25 حزيران، 2020):
https://www.aa.com.tr/tr/dunya/irak-basbakanindan-hukumetin-calismalari-engellenirse-gorevi-birakabilecegi-mesaji/1890246
7. حيدر قره ألب، "البرلمان العراقي يمنح الثقة لكامل أعضاء حكومة الكاظمي"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 8 حزيران 2020):
https://www.aa.com.tr/tr/dunya/irakta-kazimi-kabinesinin-tamami-meclisten-gecti/1867588,
8. Michael J. Doyle, Violence After War: Explaining Instability in Post-Conflict States, (John Hopkins University Press, Maryland: 2014); Michael Weiss and Hassan Hassan, ISIS: Inside the Army of Terror, (Regan Arts, New York: 2015); Emin Salihi,
أمين صالحي، العراق: سقوط الدولة واندلاع الصراع / Irak: Devletin Çöküşü ve Çatışma Süreci، منشورات Kaknüs، (إسطنبول: 2017).
9. https://www.aa.com.tr/tr/dunya/ikby-saglik-bakani-berzenci-salgin-kontrolden-cikti/1868516
10. "Iraqi Doctor's Struggles with COVID-19 Mirror Those of the Country's Health System", Asharq Al-Awsat, https://english.aawsat.com/home/article/2285181/iraqi-doctors-struggles-covid-19-mirror-those-countrys-health-system, (Access Date: 8 June 2020).
11. "Iraq Requests International Assistance in the Fight Against COVID-19", NATO, https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_175940.htm?, (Access Date: 8 June 2020).
12. "Iraq Health Information System Review and Assessment", WHO, https://applications.emro.who.int/dsaf/libcat/EMROPD_110.pdf, (Access Date: 8 June 2020).
13. "حصيلة أحداث البصرة يوم أمس: 3 قتلى، 50 جريحًا"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 8 حزيران 2020):
https://www.aa.com.tr/tr/dunya/basrada-dunku-olaylarin-bilancosu-3-olu-50-yarali/1249714
14. Simona Foltyn, "Iraq: Oil Price Drop Fuels Economic Crisis", Al Jazeera, https://www.aljazeera.com/news/202004//iraq-oil-price-drop-fuels-economic-crisis-200419094214853.html, (Access Date: 8 June 2020).
15. "يتّجه العراق نحو الديون الداخلية والخارجية بسبب الأزمة المالية"، وكالة الأناضول للأنباء / Irak Mali Kriz Nedeniyle İç ve Dış Borçlanmaya gidecek، (تاريخ الزيارة: 21 حزيران 2020):
https://www.aa.com.tr/tr/dunya/irak-mali-kriz-nedeniyle-ic-ve-dis-borclanmaya-gidecek-/1888745
16. Imran Khan, "Iraq Corruption Watchdog: $320bn Stolen Over 15 Years", Al Jazeera, https://www.aljazeera.com/news/201805//iraq-corruption-watchdog-320bn-stolen-15-years-180508164137560.html, (Access Date: 8 June 2020).

17. المناطق المتنازع عليها: كركوك بتمامها، منطقة طوزخورماتو في صلاح الدين، خانقين في ديالى، ومناطق قره تبه وجلولاء ومندلي، ومناطق مخمور وسنجار وشيخان التابعة للموصل. والتي نصّ عليها دستور 2005 تحت الوصاية الأمريكية، كان المفترض أن يُقرَّر مصيرها في أعقاب إحصائيات السكان واستفتاء 2007. لكن هذه المادة بقيت معطلة حتى يومنا هذا.

18. "الرواتب التي لم تُسدَّد تحرق شمال العراق / "Kuzey Irak'ı Ödenmeyen Maaşlar 'Yakıyor"، سبوتنيك تركيا، (تاريخ الزيارة: 8 حزيران 2020):
https://tr.sputniknews.com/ortadogu/201712181031452435-kuzey-irak-odenmeyen-maaslar-yakiyor/

19. İdris Okuducu, "Daesh/ISIS Increases Attacks in Iraq Amid Virus", Anadolu Agency, https://www.aa.com.tr/en/middle-east/daesh-isis-increases-attacks-in-iraq-amid-virus/1832517, (Access Date: 8 June 2020).

20. فخر الدين ألتون وحسن بصري يالجين، "جذور الإرهاب وإستراتيجية مكافحة الإرهاب /Terörün Kökenleri ve Terörle Mücadele Stratejisi"، (سيتا، إسطنبول: 2018)، ص: 19-53.

21. حيدر قره ألب، "ميليشيات الحشد الشعبي تدعو للانسحاب من أمام السفارة الأمريكية في بغداد / Haşdi Şabi Milislerini ABD'nin Bağdat Büyükelçiliği Önünden Çekilmeye Çağırdı"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 8 حزيران 2020):
https://www.aa.com.tr/tr/dunya/hasdi-sabi-milislerini-abdnin-bagdat-buyukelciligi-onunden-cekilmeye-cagirdi/1689440

22. فاتح موصلو، "حكومة العراق المركزية بين فكّي كماشة التنافس الإقليمي / Bölgesel Rekabetin Kıskacında Irak Merkezi Hükümeti، تحليلات ستا، عدد: 280، (أبريل 2019).

23. حاقان جوبور، "الرئيس الأمريكي ترامب: خروج الولايات المتحدة الأمريكية من العراق الآن أسوأ ما يمكن أن يحلّ بالعراق"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 8 حزيران 2020):
https: / /www.aa.com.tr /tr /dunya /abd-baskani-trump-abdnin-iraktan-simdi-cikmasi-irakin-basina-gelebilecek-en-kotu-seydir /1695528

24. Mark Landler "Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned" New York Times https: / /www.nytimes.com /201808 /05 / /world /middleeast /trump-iran-nuclear-deal.html (Access Date: 8 June 2020).

25. فيصل كورت، "موجة العقوبات الثانية ضد إيران / İran"a İkinci Yaptırım Dalgası"، ستا، (تاريخ الزيارة: 8 حزيران 2020):
https: / /www.setav.org /irana-ikinci-yaptirim-dalgasi/

26. Sujata Ashwarya "Iraq"s Power Sector: Problems and Prospects" GJIA https: / /gjia.georgetown.edu /202013 /01 / /iraqs-power-sector-problems-and-prospects / (Access Date: 8 June 2020).

27. "إيران والعراق يريدان الوصول إلى 20 مليار دولار في تجارتهما البينية / İran-Irak 20 Milyar Dolarlık Ticaret Hacmine Ulaşmak İstiyor"، إيرنا، (تاريخ الزيارة: 8 حزيران 2020):
http: / /www.irna.ir /tr /News /3675961

28. "إعداد مشروع قانون ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق / Irak"ta ABD"nin Askeri Varlığına Karşı Kanun Teklifi Hazırlandı"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 18 حزيران 2020):
https: / /www.aa.com.tr /tr /dunya /irakta-abdnin-askeri-varligina-karsi-kanun-teklifi-hazirlandi /1374942

29. "عملية الجيش التركي (مخلب النمر) في شمال العراق/ TSK"dan Irak"ın Kuzeyine Pençe-Kaplan Operasyonu"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 18 حزيران 2020):
https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/tskdan-irakin-kuzeyine-pence-kaplan-operasyonu/1879453

30. Meliha Benli Altunışık "Turkeys Security Culture and Policy Towards Iraq" Perceptions: Journal of International Affairs Volume 12 Issue: 1 (Spring 2007) p. 69-88"
فخر الدين ألتون وحسن بصري يالجين، "جذور الإرهاب وإستراتيجية مكافحة الإرهاب/ Terörün Kökenleri ve Terörle Mücadele Stratejisi"، (ستا، إسطنبول: 2018)، ص: 38-39.

31. Michael M. Gunter "The KDP-PUK Conflict in Northern Iraq" Middle East Journal Volume: 50 Issue: 2 (Spring 1996) p. 224241-.

32. "تركيا تتوقع تعاون عراقيًّا في مكافحة إرهاب تنظيم بي كي كي/ Türkiye Irak'tan PKK terörüyle mücadelede iş birliği bekliyor"، وكالة الأناضول للأنباء، (تاريخ الزيارة: 18 حزيران 2020):
https://www.aa.com.tr/tr/turkiye/turkiye-iraktan-pkk-teroruyle-mucadelede-is-birligi-bekliyor/1882119

33. "اندلاع المواجهات بين الجيش العراقي وبي كي كي في شنكال من جديد: حشود عسكرية في المنطقة / Irak Ordusu ile PKK Şengal'de yine çatıştı: Ordu bölgeye asker sevk etti"، الإندبندنت التركية، (تاريخ الزيارة: 20 حزيران 2020):
https://www.indyturk.com/node/19746/d%C3%BCnya/irak-ordusu-ile-pkk-9Ft%C4%B1-ordu-%99de-yine-%C3%A7at%C4%B1%C5%80%9Fengal%E2%80%99%C5%9Fengal-asker-sevk-etti

34. فاتح موصلو، "إستراتيجية القاعدة العسكرية التركية والعراق / Türkiye'nin Askeri Üs Stratejisi ve Irak"، تحليلات ستا، عدد: 276، (حزيران 2019).

35. فاتح موصلو، "إستراتيجية القاعدة العسكرية التركية والعراق / Türkiye'nin Askeri Üs Stratejisi ve Irak"، تحليلات ستا، عدد: 276، (حزيران 2019).

36. https://www.unocha.org/iraq